



النشرة اليومية للاتحاد UAC DAILY MONITOR

١٠ أيلول (سبتمبر) ٢٠١٨ نشرة يومية إلكترونية تصدر عن اتحاد الغرف العربية

■ محمد شقير يبحث آفاق التعاون مع اليونان



في تنمية هذه العلاقات خصوصا لجهة تعزيز العلاقة والتعاون بين القطاع الخاص في البلدين.
المصدر (موقع اتحاد الغرف اللبنانية، بتصرف)

بحث رئيس اتحاد الغرف اللبنانية محمد شقير، مع سفير اليونان في لبنان فرانسيسكوس فاروس سبل تنمية العلاقات الاقتصادية بين البلدين على مختلف المستويات.
وأشار شقير إلى "وجود الكثير من القواسم المشتركة التي تجمع بلدينا، لا سيما التشابه في ثقافتها وطريقة حياتهما"، مشددا على "ضرورة بذل الجهود اللازمة لترجمة هذه العوامل الايجابية إلى شراكات اقتصادية حقيقية".

وقال: "أرقام التبادل التجاري بين البلدين ليست مرضية، ومن هنا نأمل بأن نتمكن معا من تحديد القطاعات ذات الاهتمام المشترك لتعزيز هذه الأرقام، حيث هناك إمكانيات كبيرة للتعاون في الكثير من المجالات خصوصا مع المشاريع الكبرى التي طرحها مؤتمر سيدر لتطوير البنى التحتية في لبنان وكذلك في مجال النفط والغاز".
بدوره نوّه السفير اليوناني بالجهود التي يقوم بها شقير لتوطيد التعاون الاقتصادي بين البلدين، مبدياً استعداده للقيام بكل ما يلزم للمساعدة

■ سعود البرير: أهمية للاستثمارات التركية في السودان



مع الدول الأخرى وتأسيس قاعدة انطلاق للتعاون الافريقي التركي عبر السودان.

وأعرب البرير عن تطلعاته بأن تتواصل جهود البلدين للعمل المشترك من أجل تسهيل وتشجيع التعاون وتعزيز التبادلات التجارية بتسهيل التعاملات المصرفية ووسائل النقل الجوي والبحري.

المصدر (وكالة انباء السودان، بتصرف)

أشار رئيس الاتحاد العام لأصحاب العمل السوداني سعود مأمون البرير، خلال كلمة ألقاها في ملتقى الاعمال السوداني التركي الذي انعقد بفندق كورينثيا بتنظيم من اتحاد اصحاب العمل السوداني، إلى أنّ "انعقاد أعمال الملتقى تأتي استمرارا للتطور الإيجابي الذي شهدته العلاقة بعد الزيارة التاريخية للرئيس التركي رجب طيب أردوغان للبلاد أواخر العام الماضي وما نتج عنها من نقاهات مع رئيس الجمهورية المشير البشير والتي احدثت نقلة نوعية في مسار العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية".

وجدد البرير الاستعداد والتأكيد للتعاون التام مع القطاع الخاص التركي بما يدعم اقتصادات البلدين ويعزز من علاقات التعاون بين رجال الاعمال الاتراك والسودانيين في مختلف المجالات بدعم ورعاية واهتمام من القيادة بالبلاد بإعطاء أهمية للاستثمارات والمشروعات التركية بالسودان لتصبح نموذجا للتعاون المشترك

■ الكويت: مشاريع تنموية بـ 41.2 مليار دولار



مثل المدارس ومترو الأنفاق، والطاقة، والسكك الحديدية، والمنتزهات والصحة، يحمل فرصا كبيرة للشركات المختلفة، لاسيما في قطاع المقاولات".
المصدر (جريدة العربي الجديد، بتصرّف)

كشفت تقرير صادر عن هيئة الشراكة والمجلس الأعلى للتخطيط في الكويت، عن بدء الحكومة الكويتية في تنفيذ 60 مشروعا ضمن الخطة التنموية "نيو كويت" تصل قيمتها إلى نحو 12.5 مليار دينار (41.2 مليار دولار).
ووفقا للتقرير يبلغ الحد الأقصى للمدة الزمنية المحددة لهذه المشاريع 5 سنوات، تنتهي جميعها بحلول عام 2023. وتتبع المشروعات الحكومية 25 جهة حكومية في مختلف التخصصات، منها مشاريع نفطية وصحية ومدن للعمال والبنية التحتية.
وفي هذا السياق أشار مدير عام المجموعة الدولية للإنشاءات الكويتية معتر نبيل، إلى أن "المشروعات الحكومية الجديدة ستكشف عن فرص أعمال تجارية لأول مرة بالكويت، ما يدخل الدولة مرحلة جديدة من المشاريع الدولية، التي سيكون لها صدق كبير خلال الأعوام الخمسة المقبلة".
وأوضح نبيل أن "توسع الحكومة في تطوير البنية التحتية، والمشروعات الإنشائية بنظام الشراكة بين القطاع العام والخاص،

■ البنك الدولي يطالب الجزائر بتتويع الاقتصاد



استخدام الانفاق المخصص للتعليم بطريقة أكثر كفاءة بالتركيز بشكل أكبر على حاجات سوق العمل، حيث يبلغ معدل البطالة في الجزائر حاليا أكثر من 11 في المئة".
المصدر (وكالة الأنباء الجزائرية، بتصرّف)

أكد نائب رئيس البنك الدولي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا فريد بلحاج، أن "الجزائر لديها أموال كافية ولا تحتاج إلى قروض خارجية، لكن في الوقت ذاته على الجزائر تنويع اقتصادها والتركيز بشكل أقوى على إيجاد وظائف للشباب.
وأوضح بلحاج لوكالة الأنباء الجزائرية الرسمية، أن "الجزائر تمتلك تمويلات كافية وليست في حاجة للاقتراض لا من البنك الدولي ولا من أي هيئة أخرى"، لافتا إلى أن "الاقتصاد الجزائري يركز على المحروقات، ومن الواضح أن هذا التركيز على المحروقات هو غير مثمر ولذا فالأمر يتطلب تغييرا وتنوعا، بل في الواقع الاستخلاص من هذه البلاد التي تتوفر على مقومات هائلة المزيد من الابتكار والإبداع".
أضاف: "لن يتسنى ذلك إلا من خلال قطاع خاص تخفف عنه بعض العوائق التي لا زالت تحول دون تطوره، ولأجل ذلك على الحكومة

■ 92.64 مليار الدين الخارجي لهصر



حيث كان الدين الخارجي لمصر 79.02 مليار دولار في نهاية يونيو (حزيران) مع نهاية عام 2017 المنصرم".
المصدر (موقع CNBC بالعربي، بتصرّف)

كشفت رئيس الوزراء المصري مصطفى مدبولي في مقابلة مع صحيفة الوطن المصرية اليومية عن بلوغ إجمالي الدين الخارجي لمصر 92.64 مليار دولار، مع نهاية شهر يونيو (حزيران) الماضي وذلك ارتفاعا من 88.2 مليار في نهاية مارس (آذار) بزيادة 17.2 بالمئة على أساس سنوي.
وأشار مدبولي إلى أن "نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي بلغت 37.2 في المئة مع نهاية السنة المالية 2017-2018 بزيادة طفيفة من 36.8% في نهاية الربع الثالث".
وأوضح رئيس الوزراء المصري أن "زيادة حجم الدين الخارجي يعود سببه إلى توسع الدولة في الاقتراض من الخارج خلال الفترة الماضية من أجل سد الفجوة التمويلية وحل أزمة نقص العملة الأجنبية في السوق،